المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 23-11-2007
الصفحـات : 31
العـــدد : 14396
المسلسل : 196

مركز الملك عبدالله العالمي لأبحاث الطاقة والبيئة والمناخ

د. حمد بن عبدالله اللحيدان

إن وجود مثل ذلك المركز في المملكة يعتبر أمراً جوهرياً خصوصاً أن المملكة تعتبر أكبر منتج ومصدر للبترول كما أنها تملك أكبر احتياطيات منه في العالم،

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 23-11-2007 العـــدد : 14396
الصفحـات : 31 المسلسل : 196

▪ مما لا شك فيه أن البترول اليوم يعتبر السلعة الأولى التي تتحكم في اقتصاد العالم وهو العصب المحرك للحضارة المعاصرة ومفرداتها وبالتالي فإن الرفاهية والتنمية والاستقرار مربوطة بتوفر ذلك المارد الأسود وعقلانية إنتاجه واستهلاكه. ذلك أن الاستهلاك الجائر لتلك السلعة سوف يؤدي إلى تقصير عمره وسرعة نضوبه وهذا ما سوف يتضرر منه الجميع المنتج والمستهلك على حد سواء. لذلك فإن الحكمة والمنطق في التعامل مع مصدر الطاقة الأول يجب أن تسود كل من سياسات الدول المنتجة والدول المستهلكة وهذا ما ركز عليه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في خطابه الافتتاحي للمؤتمر الثالث لقادة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، كما ركز - حفظه الله على هدفين أساسيين الأول حماية مصالح الدول الأعضاء والثاني حماية الاقتصاد العالمي من الهزات المفاجئة في أسعار البترول وتوفره، كما أشار إلى أن المنظمة تحملت الكثير على حساب مصالحها الخاصة من أجل المصلحة العامة. وقد شدد - حفظه الله - على المرتكزات العلمية والعملية المهمة وقد تجلى ذلك في قوله: إن البترول طاقة للبناء والعمران يجب أن لا يتحول إلى وسيلة للنزاع والأهواء. نعم إن إنشاء الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي يشكل جسر تواصل بين المنتجين والمستهلكين ولذلك فإن ذلك المنتدى يتوجب عليه تفعيل جسور التواصل والتعاون بين الطرفين من أجل مصلحة الاقتصاد والأمن والسلم العالميين.. كما أشار حفظه الله إلى أن دعم الاقتصاديات النامية له أهمية كبرى. لذلك فإن مسؤولية دعم الدول النامية مسؤولية عالمية تشمل كل من منظمة أوبك والدول المستهلكة وقد وفت المنظمة بهذا الالتزام من خلال إنشاء صندوق أوبك للتنمية الدولية والذي غطت مساهماته أكثر من (١٢٠) دولة حول العالم ناهيك عن مساهمات الدول الأعضاء في تلك المنظمة كل على حدة.

نعم إن حقيقة تأثير البترول على المناخ ليس كما يردده الإعلام الموجّه أو تفرزه تقارير الشركات الاحتكارية ولكن تثبته المختبرات العلمية من خلال البحث والتمحيص لذلك شدد الملك عبدالله - حفظه الله - على بحث موضوع البترول والبيئة والمناخ بشكل علمي موضوعي بعيداً عن الضغوط والمؤثرات السياسية، ومن هذه المنطلقات أعلن - حفظه الله - عن تخصيص حكومة المملكة العربية السعودية مبلغ (٣٠٠) مليون دولار لتكون نواة لبرنامج يمول البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي. كما دعا - حفظه الله إلى أن تحذو كل من الدول المنتجة والدول المستهلكة حذو المملكة من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة تضمن سلامة البيئة كما تضمن إشباع الحاجات المتزايدة إلى البترول.

نعم إن خطاب الملك عبدالله هذا يعتبر وثيقة تاريخية تنير مسيرة العمل المشترك لمنظمة أوبك وتفتح الباب واسعاً للحوار والتعاون مع الدول المستهلكة ناهيك عن دعوته لجعل المحك الحقيقي لآثار استهلاك البترول على البيئة والمناخ للعلماء المتخصصين وليس للضغوط السياسية والإعلامية.

ولا شك أن صدى دعوة الملك عبدالله لكل من الدول المنتجة والمستهلكة لتخصيص مبالغ تنفق على البحوث المتعلقة بالطاقة والبيئة والمناخ لقيت ترحيباً واسعاً فهذه الكويت قد أعلنت عن المساهمة بمبلغ (١٥٠) مليون دولار وكذلك دولة الإمارات قد أعلنت عن مساهمتها بـ(١٥٠) مليون دولار لدعم برنامج بحوث الطاقة والبيئة والتغيرات المناخية.

وبما أن ذلك الصندوق سوف يقوم على أساس مساهمات الدول المختلفة وحيث إن المملكة هي من قدم الاقتراح والتزم به فإنني أقترح أن يكون ذلك على شكل مركز أبحاث علمي عالمي يسمى مركز الملك عبدالله العالمي لأبحاث الطاقة والبيئة والمناخ، وأن يكون مقره مدينة الرياض تخليداً لانعقاد هذا المؤتمر كما يجب أن يتبع ذلك المركز الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي الذي تحتضنه الرياض.

إن وجود مثل ذلك المركز في المملكة يعتبر أمراً جوهرياً خصوصاً أن المملكة تعتبر أكبر منتج ومصدر للبترول كما أنها تملك أكبر احتياطيات منه

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 23-11-2007 العـــدد : 14396
الصفحـات : 31 المسلسل : 196

في العالم، ناهيك عن توسط موقع المملكة في الموقع والاعتدال في السياسة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني والقدرة الاقتصادية وتوفر كثير من مفردات البنية التحتية في كل من الجامعات وشركات البترول والصناعات القائمة عليه.

إن وجود مركز علمي على درجة عالية من التخصص والمهنية مثل مركز الملك عبدالله العالمي لأبحاث الطاقة والبيئة والمناخ سوف يشكل نقلة علمية ونوعية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي خصوصاً إذا كان لذلك المركز فرع في عاصمة كل دولة مشاركة في إنشائه وتمويله.

إن هذا المركز الدولي سوف يضاف إلى المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة مثل منظمة الطاقة العالمية والأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي ويعززها. كما أنه سوف يشكل جسر تعاون وتبادل للخبرات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول على مستوى العالم. ولا شك أن هناك كثيراً من الأمور التي سوف يتولى ذلك المركز بحثها ودراستها سواء كانت دراسات ميدانية، تسويقية، استهلاكية، أو فنية علمية بحتة، أو كان ذلك يتعلق بمستقبل البترول والعمل على مد عمره إلى أطول فترة ممكنة، ناهيك عن دراسة تأثير بدائل الطاقة النظيفة والمتجددة على مستقبل البترول والعمل على جعل البترول أقل ضرراً بالبيئة وأرخص من تلك البدائل مما يضمن استمرار منافسته لها، ليس هذا وحسب بل ان العمل على استقرار أسعار البترول وضمان استمرار امداداته والعمل على الحد من المضاربة عليه في أسواق الطاقة العالمية من أبرز مهامه واستراتيجياته.

إن وجود مثل ذلك المركز البحثي العالمي في المملكة سوف ينشط مراكز البحث المحلية سواء كانت موجودة في الجامعات أو في الصناعة أو شركات إنتاج البترول وتكريره، كما أن هناك جهات عديدة سوف تستفيد من دراسته وخبراته وذلك مثل وزارة البترول والمجلس الأعلى للبترول ناهيك عن القطاعات المماثلة في الدول المشاركة فيه والممولة له.

إن العمل على الاستفادة من العوائد المجزية التي تتحقق هذه الأيام نتيجة ارتفاع أسعار البترول على قاعدة السنين السمان والسنين العجاف أمر هام يجب أن يحسب حسابه وأخذه بعين الاعتبار.

نعم إن ارتفاع أسعار البترول إلى الحد الذي وصلت إليه يثير الشكوك بأن ذلك سوف يتلوه شبه انهيار للأسعار وذلك على غرار ما حدث ويحدث في أسواق الأسهم العالمية، فالمضاربون ومن يعمل من خلف الكواليس يستطيعون إحداث ذلك وقد مر على دول النمور الآسيوية هزة اقتصادية مدبرة لم ينجُ منها إلا من كان تخطيطه واحتياطاته جيدة ومكينة. لذلك فإن أخذ العبرة من تجارب الآخرين أمر في غاية الأهمية. ولعلنا نتذكر جميعاً ما حدث لأسعار البترول في أواخر التسعينات من القرن المنصرم عندما وصل سعر البرميل إلى حوالي اثني عشر دولاراً مما سبب أزمة للدول المنتجة دفع بها إلى الاستدانة لسد العجز الذي طرأ على الميزانية.

إن مراكز الأبحاث ومراكز الدراسات الاستراتيجية لها أهمية كبرى في مجال أبحاث الطاقة والمفردات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والعلمية والاجتماعية، وكذلك التغيرات التي تطرأ على البيئة وانعكاساتها على المناخ والعوامل المؤدية إليها وما يترتب على التسارع في الثورة التكنولوجية من آثار سلبية على الصحة والبيئة كل ذلك جعل تلك المراكز في مقدمة اهتمام الحكومات والدول وذلك لأنها تشكل العين البصيرة التي تتنبأ وتتوقع ما سوف يحدث من أمور إيجابية أو سلبية على المدى القصير والمتوسط والبعيد. هذا ما يحدو بالدول الكبرى مثل أمريكا وغيرها على التحرك على جميع المستويات حتى العسكرية منها لضمان الإمساك بزمام الأمور قبل أن تفلت منها وذلك لضمان مصالحها بغض النظر عما يترتب على ذلك من انعكاسات أو نتائج سلبية تطال الآخرين وذلك على قاعدة «يا روح ما بعدك روح» سدد الله خطى حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين لكل ما ينفع الوطن والمواطن. والله المستعان.

hluhaidan@alriyadh.com